الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢**

الاثنين ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين ..... (فنلندا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): إنّ هدفي هو بدء جلسات اللجنة في مواعيدها المحددة دائما بغية توفير الوقت. وآمل أن يحترم جميع أعضاء اللجنة زملاءهم ويحضروا في الموعد المحدَّد، لكي نتمكَّن من البدء دائما في الموعد بالضبط. ذلك هو هدفي، فلْنحاول إذاً الحفاظ على هذا النمط.

إنّ محور مناقشة اليوم هو تنظيم أعمالنا للدورة الحالية، كما هو مُبيَّن في برنامج العمل المقترَح والجدول الزمني الوارد في الوثيقة A/65/418.

وقبل أن أبدأ، أود أن أرحّب ترحيباً حارّاً بجميع الوفود المشاركة في أعمال اللجنة الأولى لهذا العام. وأتطلَّع إلى العمل بتعاون وثيق مع كل عضو منكم في الأسابيع المقبلة. إنّ لدينا جدول أعمال حافلاً، كما في السنوات السابقة، لكنني مقتنع بأنّ لدينا الإرادة والالتزام اللازمين لإدارة أعمالنا بأسلوب يتسم بالتعاون والكفاءة والسرعة.

وبدعمكم الفعَّال، فإنّ رئيس اللجنة ومكتبها مصمِّمان على توجيه أعمالها نحو خاتمة ناجعة. وفي هذا الصدد، يجدر التأكيد على أننا سنعتمد اعتماداً كبيراً على روح التعاون والمرونة المعتادة لدى اللجنة. كما يعوِّل رئيس اللجنة على مشورة ودعم جميع أعضاء مكتبها: نوّاب الرئيس الثلاثة – السيد عمرو الجويلي (مصر)، والسيد محمد المُطيري (الكويت) والسيدة آيشه بورلاند (بليز) – والمقرَّر، السيد أرشيل غيغيشكوري (جورجيا). وإنني على يقين بأنّ اللجنة ستستفيد كثيراً من حكمتهم وخبرتهم الجماعية بشأن مسائل نزع السلاح.

كما أنني على ثقة بأنّ اللجنة ستلقى مجدداً أوسع دعم ممكن من مكتب شؤون نزع السلاح برئاسة السيد سيرجيو دوارتي، ومن إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، برئاسة السيد شعبان محمد شعبان.

وأنتقل الآن إلى المهمة الأساسية لجلستنا، وهي تنظيم أعمال اللجنة للدورة السادسة والستين. ولكي ننظر في هذا البند، أودّ أن أسترعي انتباهكم إلى الوثيقة A/C.1/66/1، التي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

تتضمن رسالة موجَّهة إليّ من رئيس الجمعية العامة، مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وهي تُسلِّط الضوء على المقرَّرات التي اتّخذتها الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية في ما يتعلق بالبنود المحالة إلى اللجنة الأولى. فقد قرَّرت الجمعية في تلك الجلسة إحالة ٢٠ بنداً من جدول الأعمال تتعلق بنزع السلاح وبنود الأمن الدولي ذات الصلة، من البند ٨٧ إلى البند ١٠٦، إلى اللجنة الأولى، للنظر فيها أثناء هذه الدورة.

وقبل أن أشرع في إعطائكم تفاصيل برنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني لمداولاتكم هذا العام، الوارد في الوثيقة A/65/418، أودّ تذكيركم بأنّ الجمعية العامة اعتمدته في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في إطار نظرها في البند المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة (انظر A/65/PV.60).

وقد أُعِدَّ برنامج العمل والجدول الزمني نفسه وفقاً للممارسة السابقة، مع مراعاة عدد من المبادرات المقترَحة على مدى السنوات العديدة الماضية، بما في ذلك مقرَّر الجمعية العامة ٤١٦/٥٢ باء، بشأن ترشيد عمل اللجنة الأولى. وفي هذا الصدد، روعيت أيضا الفقرة ٣٦ من مرفق القرار ٢٤١/٥١، التي تنص على ما يلي:

”لا تجتمع اللجنة الأولى واللجنة الرابعة في وقت واحد خلال الدورة العادية للجمعية العامة، ويمكن النظر في اجتماعهما بالتتابع“.

غير أن الأعضاء ربما لاحظوا في الوثيقة A/65/418 أنَّه خُصِّصت في يوم الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، جلسات صباحية ومسائية للّجنة الأولى. وأودّ أن أوضح أنّ ذلك قد تمّ باتفاق بين رئيسي اللجنتين الأولى والرابعة.

وفي هذه السنة، ستباشر اللجنة الأولى أعمالها الموضوعية يوم الاثنين المقبل، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وستعقد ما مجموعه ٢٤ جلسة للنظر في بنود جدول الأعمال المُخصَّصة لها، وستختتم أعمالها وفقاً لتوصيات المكتب. كما سيتعين على اللجنة أن تنظر وتبتّ في برنامج عملها لدورة عام ٢٠١٢، وفقا للبند ١٢١ من جدول الأعمال، الذي يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

وكما يعلم الأعضاء، فقد أُحيل البند ١٣٥، بشأن تخطيط البرامج، إلى جميع اللجان الرئيسية، فضلاً عن الجلسات العامة للجمعية العامة، سعياً إلى تعزيز مناقشة تقارير التقييم والتخطيط وإعداد الميزانية والرصد. وستعود اللجنة إلى هذا البند إذا أحالت الجمعية أيّ تقرير إليها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة الأولى عقدت خلال الدورة السابقة ٢٣ جلسة، نظرت خلالها في ١٨ بندا من بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح. وإنني واثق بأنّه يمكننا مع تعاونكم الكامل أن ننجز مهامنا في الوقت المناسب نسبياً. وحين كنت أزور الوفود في جنيف في أواخر آب/أغسطس، اقترح العديد منها أنّه ينبغي لنا أن نختتم أعمالنا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وسيتعيّن علينا أن نرى ما إذا كنّا نستطيع إنجاز ذلك.

وكما جرى في الدورات السابقة، سيتم النظر في البنود المحالة إلى اللجنة الأولى هذا العام على ثلاث مراحل، كما هو مبين حاليا في برنامج العمل والجدول الزمني المقترَحَين. والمرحلة الأولى، وهي المناقشة العامة بشأن جميع البنود، ستجري من ٣ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، بما مجموعه سبع جلسات. والمرحلة الثانية، وهي المناقشة المواضيعية المتعلقة بمواضيع محددة، ستجري من ١٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، بينما ستجري المرحلة الثالثة، وهي البتُّ في مشاريع القرارات، من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وهناك قائمة متجددة للمتكلمين في مرحلة المناقشة العامة مفتوحة حالياً، وأعلم أن عددا كبيرا من الوفود قد

أدرجت أسماءها بالفعل في القائمةً. وأدعو الوفود الأخرى الراغبة في التكلُّم، والتي لم تُدرج أسماءها بعد، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ذلك أنني أعتزم إقفال قائمة المتكلِّمين في المناقشة العامة يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠.

وأودّ أن أذكِّر جميع الوفود التي تُدرِج أسماءها في قائمة المتكلمين، بأن القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي لها أن تكون مستعدة للمداخلة في أيّ وقت، ربما حتى في الجلسة السابقة للجلسة المخطَّطة أصلاً.

وتحقيقاً لأكفأ استفادة ممكنة من الموارد المخصصة لنا، أحثُّ جميع الوفود على التكرم بأن تقصر بياناتها على مدة أقصاها ١٠ دقائق حين تتكلَّم بصفتها الوطنية، و ١٥ دقيقة حين تتكلَّم باسم مجموعة من الوفود.

وفي هذا الصدد، أعتزم البدء باستخدام آلية توقيت ملائمة للمرحلة الأولى من عملنا. وأدعو جميع الوفود التي لديها بيانات طويلة نسبياً، إلى عرض ملخص موجز لبياناتها، وتقديم النص الكامل للبيان في صيغة مكتوبة لنشره على الموقع الشبكي للَّجنة الأولى. وآمل أن تكون جميع الوفود على علم بكيفية الوصول إلى هذا الموقع الشبكي. ويُرجى من الذين يحتاجون إلى مساعدة في هذا الصدد، أن يتَّصلوا بنائب أمين اللجنة الأولى، السيد سيرجي تشيرنيافسكي.

وكما ذُكِر سابقاً، ستكون المرحلة الثانية من أعمال اللجنة هي المناقشة المواضيعية المنهجية بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المخصَّصة للَّجنة، وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات التي ستُقدَّم في إطار تلك البنود والنظر فيها. ولإطْلاع الوفود مسبقاً، عُمِّم عليها جدول زمني إرشادي في الوثيقة A/C.1/66/CRP.1، يُستند إلى ممارسة اللجنة المتَّبعة في هذه المرحلة من أعمالها. وقد نُشِر على الموقع الشبكي للَّجنة أيضاً.

وسأقدِّم في الوقت المناسب شرحاً أكثر تفصيلاً بشأن كيفية سَيْر أعمال اللجنة خلال هذه المرحلة. وتكفي حالياً الإشارة إلى أنَّ هذا الجزء سيجري من الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، بما مجموعه ١٠ جلسات مُخصصة لهذا الغرض. وإذا استكملنا مرحلة المناقشة العامة قبل الموعد المقرر – قبل نهاية يوم الثلاثاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر – فإنَّ اللجنة ستقرِّر عندئذٍ ما إذا كانت ستبدأ الجزء الخاص بالمناقشة المواضيعية فوراً أو تتقيَّد بالجدول الزمني الأصلي.

وكما هو مبين في الوثيقة CRP.1، فقد تمَّ في هذه المرحلة المواضيعية الثانية تخصيص وقت لتبادل الآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى، بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ودور المنظمات الدولية ذات الولايات في هذا المجال. وقد دُعي عدد من المتكلمين الضيوف إلى المشاركة في هذا التبادل للآراء.

وكما جرى في الأعوام السابقة، ستُقسم الجلسات في الجزء المواضيعي إلى قسمَين. وسيبدأ القسم الأول في إطار رسمي بحلقة نقاش أو بمتكلم ضيف، وفقاً للظروف، ويلي ذلك جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية. وسيتألف القسم الرسمي الثاني من مداخلات الوفود بشأن البنود قيد النظر، فضلا عن عرض مشاريع القرارات.

وتمشيا أيضاً مع الممارسة المعتادة، ستجري اللجنة مداولاتها بطريقة غير رسمية، لدى النظر في المواضيع المتعلقة بمتابعة القرارات والمقرَّرات التي اعتمدتها في دورتها الماضية، ولدى عرض التقارير، وحلقات المناقشة بشأن نزع السلاح

والأمن الإقليميين، وحلقة المناقشة بشأن آلية نزع السلاح واجتماعٍ بمشاركة المنظمات غير الحكومية.

وتيسيراً لأعمال اللجنة، وبخاصة من حيث إتاحة الوقت الكافي للوفود لإجراء المشاورات، وضمان أن لدى الأمانة العامة الفترة الزمنية المطلوبة لإعداد مشاريع القرارات بجميع اللغات الرسمية، أودّ أن أقترح، في ضوء المناقشات مع المكتب، أن يكون الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات ظهر يوم الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وهذا الموعد النهائي ضروري لإتاحة الوقت، لجعْل جميع مشاريع الوثائق متوافرة بجميع اللغات الرسمية في أقرب وقت ممكن، لكي تنظر فيها الوفود. لذا، أناشد جميع الوفود التقيُّد الصارم بالموعد النهائي للتقديم، وهو ظهر الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

بل وأودّ أن أشجِّع الوفود على تقديم مشاريع القرارات والمقررات قبل الموعد النهائي إذا أمكن، لإتاحة الوقت الكافي أمام جميع الوفود لطلب التعليمات الضرورية من عواصمها، وللتشاور بما يكفي لكي يُجسِّد النصّ المُعتمَد أخيراً أعلى درجة ممكنة من الاتفاق.

ومن شأن التقديم المبكِّر لمشاريع القرارات والمقررات أن يتيح أيضاً لجميع الوفود الفرصة لإبداء الملاحظات على تلك المشاريع خلال المرحلة الثانية. ومن المهم أهمية خاصة أن تقدِّم الوفود مشاريع القرارات، التي قد تترتَّب عليها آثار في الميزانية البرنامجية، في أقرب وقت ممكن، لتمكين الأمانة العامة من إعداد البيانات الضرورية التي تعكس تلك الآثار في الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك، أود أن أذكِّر جميع الوفود بأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة تحتاجان إلى وقت لاستعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على أي مشروع قرار، قبل أن يتسنى للجمعية العامة البتّ فيه.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى توجيهات المكتب الواردة في تقريره إلى الجمعية العامة في الوثيقة (A/66/250). ففي الفقرتين ٤٣ و ٤٤ من ذلك التقرير، تشير الجمعية العامة إلى القرار ٢٤٨/٤٥ باء، المتعلق بإجراءات المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، ولا سيما إعادة التأكيد على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة في الجمعية العامة، والمكلَّفة بالمسؤوليات عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، وإعادة التأكيد أيضا على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذا السياق.

ويسترعي المكتب انتباه الجمعية العامة إلى الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في ما يتعلق باستخدام عبارة ”ضمن الموارد المتاحة“، كما وردت في الوثيقة A/54/7. وبناءً على ذلك، أرجو من الوفود تفادي استخدام عبارة ”في حدود الموارد القائمة“ في مشاريع قرارات اللجنة الأولى أو مقرراتها.

وأخيراً، فإنّ الجزء الثالث والأخير من أعمال اللجنة، وهو، البتُّ في جميع مشاريع القرارات والمقررات، سيغطي الفترة من يوم الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى يوم الثلاثاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بما مجموعه ست جلسات مقرَّرة لهذا الغرض. لكنّنا سنهدف إلى اختتام هذه المرحلة من أعمال اللجنة بحلول يوم الاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، إذا لم يكن قبل ذلك. وفي العام الماضي، أنهت اللجنة المرحلة النهائية في خمس جلسات، واعتمدت ٥٥ مشروع قرار وثلاثة مشاريع مقررات. لذا، أحثّ جميع الوفود على الإحاطة علماً بهذه الحقيقة. كما ألتمس تعاون اللجنة الكامل لتمكيننا من البتّ في جميع مشاريع القرارات والمقررات في

الوقت المناسب نسبياً، بما في ذلك تلك التي تنطوي على آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية.

وأعتزم الإبقاء على إجراء التصويت الذي اتَّبعناه في السنوات السابقة، أي تجميع مشاريع القرارات في مجموعات، على أساس المجموعات السبع المتفق عليها، والمذكورة في الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الموجَّهة إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين من رئيس اللجنة الأولى، عملا بالفقرة ٣ من المرفق جيم للقرار ٣١٦/٥٨، بشأن الوسائل الإضافية لتنشيط أعمال الجمعية العامة. وهذه المجموعات هي: الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والفضاء الخارجي (الجوانب المتصلة بنزع السلاح)، والأسلحة التقليدية، ونزع السلاح والأمن الإقليميان، وتدابير أخرى لنزع السلاح والأمن الدولي وآلية نزع السلاح. وسأزود اللجنة بمعلومات محددة بشأن المرحلة الأخيرة من عملنا، في أقرب وقت إلى بدء فترة البتّ.

بعد هذه المقدّمة، وبالنظر إلى أنّه قد تمّ بالفعل اعتماد البرنامج رسمياً، و لم يجر إدخال أيّة تغييرات عليه، هل لي أن أعتبر أنّ اللجنة تودّ أن تُحيط علماً ببرنامج العمل والجدول الزمني الواردين في الوثيقة A/65/418؟

تقرَّر ذلك.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): أود الآن أن أسترعي انتباه اللجنة إلى القواعد ذات الصلة وتوصيات الجمعية العامة التي تؤثر على أعمال اللجان الرئيسية، بما في ذلك تلك الواردة في مُقرَّر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، وبخاصة أحكامه المتصلة بتعليل التصويت، وحقوق الرد، ومسائل الميزانية والمسائل المالية، التي أعتزم تطبيقها بتعاون ومساعدة جميع أعضاء اللجنة الأولى.

وبغية الاستفادة الكاملة من الوقت والمرافق المُخصَّصة للّجنة، أعتزم، بتعاون كامل من اللجنة، بدء الجلسات في تمام الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن تمام الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠، على الترتيب.

كما أودّ أن أسترعي الانتباه إلى البند ٥ من جدول الأعمال في الوثيقة A/66/250، المعنون ”انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية“، وإلى المادة ٩٩ (أ) من النظام الداخلي، بصيغتها المعدَّلة في القرار ٥٠٩/٥٦ المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ونصها على ما يلي:

”تنتخب جميع اللجان الرئيسية رؤساء لها قبل افتتاح الدورة بثلاثة أشهر على الأقل. وينتخب أعضاء المكتب الآخرون المنصوص عليهم في المادة ١٠٣ بحلول نهاية الأسبوع الأول من الدورة كأقصى حد“.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أقترح أن تنظر اللجنة الأولى في هذا البند في وقت ما من شهر أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠١٢، أي قبل افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة بنحو ثلاثة أشهر. ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): في ما يتعلق بتقديم مشاريع القرارات، سنواصل اتباع أسلوب التقديم الإلكتروني لمشاريع القرارات والمقررات الذي استُحدِث في الدورة الثالثة والستين.

وستقدِّم أمانة اللجنة المزيد من التفاصيل في الإحاطة الإعلامية التقنية عقب هذه الجلسة مباشرة. وإنني أُشجِّع جميع الوفود على البقاء في القاعة من أجل هذه الإحاطة الضرورية.

وفي هذا الصدد، من المفيد الإشارة إلى أننا نشهد تحولا ملحوظا للنموذج بعيداً عن توزيع وثائق الأمم المتحدة بالصيغة الورَقية. وعلى وجه العموم، أصبحت وثائق الأمم المتحدة بشكل متزايد تصدر بالصيغة الإلكترونية، التي تجعلها في متناول جميع الممثّلين، عَبْر الإنترنت في البعثات الدائمة وقاعات الاجتماعات. وقد تحوَّل فعليا عدد من لجان الأمم المتحدة تحوُّلاً كاملاً إلى العمل بلا أوراق، مستفيداً من الملاءمة وقابلية الوصول السريع وفعالية التكلفة التي تُتيحها تلك الوثبة.

ومع أننا لا نزال بعيدين عن بلوغ وضع غير ورَقي حقاً، فإنني أحثّ اللجنة على محاولة العمل بلا أوراق كلما أمكن، وذلك بألا تطلب من أمانة اللجنة تكديس جميع الوثائق في قاعة الاجتماعات بجميع اللغات، بل أن تطلب بدلا من ذلك نُسَخا من الوثائق الهامة بلغة محددة وعلى أساس فردي.

وفي هذا الصدد، أُوصي بألاّ تُعمِّم اللجنة الوثائق في قاعة الاجتماعات، وإنما بأن تستقبلها بالأحرى إلكترونياً من خلال الموقع الملائم ومحرِّكات البحث التابعة للأمم المتحدة. وستبقى الوفود تُخدَم فردياً إذا طلبت ذلك عَبْر خدمة الطباعة بحسب الطلب. ويمكن أن يكون المصدر الآخر الذي يُعتمَد عليه هو الموقع الشبكي للّجنة الأولى، حيث يمكن الوصول بسهولة وسرعة إلى جميع الوثائق بالإنكليزية من خلال محركات البحث الموقعية. وإذ نفعل ذلك، يمكننا أن نُسهم في خضرنة الأمم المتحدة وحفظ الموارد للمنظمة. وينبغي توجيه جميع الأسئلة في هذا الصدد إلى السيد سيرجي تشيرنيافسكي.

ما لم أسمع اعتراضاً، هل لي أن أعتبر أنّ اللجنة تودّ أن تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): أودّ الآن أن أسترعي الانتباه إلى رسالتي المؤرخة أمس الخميس، ٢٩ أيلول/سبتمبر، والتي أُرسِلت إلكترونياً. وإذا لم يكن لدى الأعضاء نسخة من تلك المراسلة، فينبغي أن نحصل عليها هنا بصيغة ورَقية – بما يناقض ما قُلْته قبل دقيقتَين.

وتقترح الرسالة بالتحديد تغييراً في نمط مشاركة المنظمات غير الحكومية، بأسلوب يتيح لها القيام بمداخلات أثناء الجزء غير الرسمي من الاجتماعات، بشأن المجموعات المختلفة خلال المناقشة المواضيعية. وكما أوضحت في رسالتي، سيُسهم هذا التغيير في ضمان أن تكون المداخلات في الوقت المناسب وملائمة للموضوع قيد المناقشة. ومن شأنه أيضاً أن يُيسِّر تبادل آراء أكثر تفاعلاً بين المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء.

وبهذه الملاحظات الموجَزة، واعتبار أنّ الأعضاء قد قرأوا الرسالة، أعتزم إتاحة المجال للتعليقات أو الملاحظات الأولية التي يمكن أن تكون لدى الوفود بشأن هذه الاقتراحات.

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلَّم بالإنكليزية): بما أنّ هذه هي المرة الأولى التي أتكلَّم فيها في هذه اللجنة، فاسمحوا لي أولاً أن أُهنئكم، سيدي، على تولّيكم رئاستها.

أولاً، أود أن أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر، التي تتضمن اقتراحكم بتغيير آلية مشاركة المنظمات غير الحكومية. وقد سبق أن ناقشنا هذا الموضوع في مجموعة حركة عدم الانحياز، ونودّ أن نُبلغكم أنّ الحركة تُقرّ وتقدِّر مشاركة تلك المنظمات.

لكنني أودّ أن أؤكد أنه ينبغي إعداد تلك المراسلات والمعلومات المُرسَلة عَبْر البريد الإلكتروني في صيغة رسمية، لأنّ بعض الدول في حركة عدم الانحياز لا تستقبل مراسلات بصيغة غير رسمية. ويؤثر ذلك أيضاً على رد المجموعة في

الوقت المناسب على اقتراحكم بهذا الشأن. وفي هذا الصدد، أودّ أن أقترح أن يواصل الرئيس التشاور في اللجنة الأولى بشأن مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأيام المقبلة. وأودّ أن أؤكد مجدداً أنّ اللجنة الأولى لجنة حكومية دولية تديرها الدول الأعضاء. وباعتبار هاتين المسألتين إطارنا المرجعي، نودّ أن نقترح بأن تُواصلوا مشاوراتكم في الأيام المقبلة.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلَّم بالفرنسية): بما أن هذه هي أيضاً المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في اللجنة، فاسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، تهنئة صادقة على انتخابكم رئيساً للّجنة في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. كما أشكر أعضاء المكتب الآخرين. وإنني أؤكد لكم، باسم الوفد الجزائري، أنّ المكتب سيحظى بالدعم الكامل من وفدنا.

قبل اختتام مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية، وبدون التشكيك في المقرَّر المتعلق بالوثائق، الذي اتخذ للتوّ، أودّ أن أُذكِّر اللجنة بأنّه في إطار تنشيط أعمال الجمعية العامة، فإنّ موقف مجموعة حركة عدم الانحياز هو أنّ الوثائق المكتوبة لا تزال هامّة لأعمال الوفود. لذا، لا ينبغي أن نُشكِّك في حقيقة أنه ينبغي لأمانة اللجنة أن توفِّر جميع الوثائق الضرورية بناءً على طلب الوفود. ولا أريد الإسهاب في هذه المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بما قاله ممثل إندونيسيا للتوّ بالنيابة عن مجموعة حركة عدم الانحياز، يودّ وفدي أن يؤكد موقفه بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة الأولى.

لقد كان هناك ترتيب لعدد من السنوات، خصص بموجبه نصف نهار للمنظمات غير الحكومية للإدلاء ببياناتها. ونعتقد أنّ ذلك الترتيب يبقى صالحاً ويجب الحفاظ عليه. ولا يعني ذلك أننا نُقلِّل من دَور المنظمات غير الحكومية أو إسهاماتها في مناقشة مسائل التسلُّح. بل على نقيض ذلك، إننا نرحب بها ونقدِّر إسهاماتها.

لكنّ هذه مسألة هامة وحيوية. إن اللجنة الأولى هيئة حكومية دولية تابعة للجمعية العامة، لذا، من المهمّ في تفاعلنا ألاّ نُعيق المناقشات بين الدول الأعضاء. ولهذا، فإنّ إتاحة المجال أمام المنظمات غير الحكومية لكي تقدِّم مداخلات يومية قد تكون سابقة غير حكيمة. وربّما حتى تتجاوز إطار اللجنة الأولى، وقد تُشكِّل سابقة للّجان الأخرى. وإذا كانت الحال كذلك، فلا أظنّ أن اللجنة في وضع، أو أنّ لديها الاختصاص، للبتّ في هذه المسألة.

ومن شأن هذا أيضاً أن يخل بالنظام الداخلي للجمعية العامة. كما نعلم، فإنّ المشاركة في أجهزة الجمعية العامة تتطلَّب تقديم تشكيلات الوفود وخطابات اعتمادها وما شابه ذلك. وهذه الشروط لا تنطبق على المنظمات غير الحكومية. فكيف يمكننا أن نعطيها الحقّ في المشاركة بدون أن تخضع للقواعد نفسها؟

والعنصر الآخر الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان هو أنّه لدى المنظمات غير الحكومية حاليا كل فرصة لتقديم إسهاماتها. فهي تحضر الاجتماعات العامة، وتتفاعل مع الوفود تفاعلاً مباشراً، ولديها الفرصة لتنظيم الأحداث الجانبية، فضلاً عن الفرصة لتوزيع الوثائق في القاعة. فلديها إذاً كل إمكانية لتقديم إسهاماتها علانية. لذا، فإننا لا ندري لماذا ينبغي لنا أن نُضيف مشاركتها اليومية المباشرة في المناقشات.

وهناك أيضاً مسألة المحاضر الحرفية للجلسات. إنها جلسات عامة ورسمية. فهل ينبغي للمحاضر الحرفية لتلك الجلسات أن تغطي المراسلات من المنظمات غير الحكومية أيضاً؟ وهذا يُثير العديد من الأسئلة، ويتعيَّن علينا أن نجد

الإجابات الملائمة قبل أن نتَّخذ أيّ قرار بشأن اقتراحكم، سيدي الرئيس.

هذا موجزٌ لاعتباراتي. وأؤكد أنه ينبغي لنا الحفاظ على الترتيبات المعتمدة سابقاً.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلَّم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، سيدي، وأهنئ زملاءنا ممثلي مصر والكويت وبليز وجورجيا على انتخابهم بصفتهم أعضاء مكتب اللجنة الأولى. وأُؤكد لكم، سيدي الرئيس، وزملاءكم دعم وتعاون وفدي الكامل أثناء اجتماعات اللجنة هذا العام. وأنا على ثقة كاملة بأنّ اللجنة الأولى بقيادتكم المقتدرة ستكون قادرة على التوصُّل إلى نتائج ملموسة ومُرْضية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

كما أنني أؤيد البيان الذي ألقاه ممثّل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

والمسألة الأولى التي يودّ وفدي أن يؤكدها هي سيادة القانون والشفافية القصوى في أعمال اللجنة الأولى. وإنني على يقين، سيدي، بأنّ مراعاة هذين المبدأين مضمونة ضمانة كاملة في ظلّ قيادتكم المقتدرة.

وفي ما يتعلق باقتراحكم بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية، فإنّ وفدي لم يتلقَّ حتى الآن أيّ اقتراح في مقرّ البعثة. ولعلّ هذا هو أحد الأسباب التي تجعلني، أسوة بزميلي ممثل الجزائر، أرغب في التأكيد على اقتراح حركة عدم الانحياز وموقفها المبدئي، بأنه ينبغي أن نحصل على جميع الوثائق بنُسَخ ورقية. وهذا مثال واحد.

ومع أنه يمكن للمراسلة الإلكترونية أن تُيسِّر أعمالنا، لكنها في الوقت نفسه غير موثوقة. وينبغي أن نأخذ هذه الحقيقة في الحسبان. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نعود بشكل ما إلى توصية، الرئيس من أجل قرار في هذا الشأن، في هذه الجلسة التنظيمية لأعمال اللجنة الأولى. فهذه مسائل ذات أهمية قصوى، ولها تأثيرها على أعمال اللجنة. ويتعيَّن علينا أن نناقشها لنرى جميع جوانب المسألة.

واختصاراً، أودّ أن أعود إلى اقتراحكم بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية. فوفدي يؤيّد موقف حركة عدم الانحياز، ويقدِّر عمل ومشاركة هذه المنظمات في أعمال اللجنة الأولى. لكنّه، في الوقت نفسه بحاجة إلى بعض الوقت على الأقل لكي يستسيغ الفكرة، ويُحيلها إلى عاصمتنا ويتلقَّى التعليمات بشأنها – بما أنكم، سيدي، تقترحونها الآن هنا في هذا الاجتماع. وهذا ما يجعلني أقترح ألاَّ تمضي اللجنة قُدُماً وتأخذ قراراً في هذا الشأن، بل أن تُبقي الفكرة قيد الدرس بانتظار تلقِّينا تعليمات واضحة من عواصمنا.

السيد لاودي (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة، فإنني أودّ أن أهنئكم، سيدي، على تولِّيكم مهامَّكم، وأن أوجِّه التهنئة أيضاً إلى أعضاء المكتب الآخرين. وكما فعل المتكلِّمون السابقون، أودّ أيضا أن أُؤكد لكم الدعم الكامل لهذا الوفد.

وخلافاً للمتكلِّمين السابقين، تلقَّينا اقتراحكم، سيادة الرئيس، بشكل جيد جداً. وقد درسناه بعناية، وأرسلناه إلى عاصمة بلدنا، وتلقَّينا التعليمات. وإنني آخذ الكلمة لأُبلغكم وأُبلغ اللجنة بأننا ندعم اقتراحكم دعماً كاملاً. ونعتقد أنّ الوقت قد حان لكي نمضي قُدُماً. ونودّ أن يُنفَّذ اقتراحكم في هذه الدورة، لأنه يُيسِّر نقاشاً ومناقشةً وتبادل أفكار أكثر واقعية وموثوقية، ولو كانت غير رسمية، مع مجتمع المنظمات غير الحكومية.

السيد حلاّق (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة، اسمحوا لي

أن أُهنِّئكم على ترؤُّسكم أعمال اللجنة الأولى في دورتها السادسة والستين. وكذلك نُهنِّئ أعضاء المكتب.

في البداية، سيدي الرئيس، وبخصوص ما اقترحتموه بشأن الوثائق، فإن وفدي يؤيد ما قاله ممثل الجزائر. إذ يوجد موقف واضح لحركة عدم الانحياز بخصوص توزيع الوثائق. أمّا في ما يتعلق بتوزيع الوثائق إلكترونيا، لا يوجد أيّ توافق في الآراء حول هذا الموضوع. ولذا، نتمنّى الحفاظ على الآلية المتَّبعة بخصوص توزيع الوثائق ورَقياً وداخل غرفة الاجتماعات.

كما يؤيِّد وفدي ما ذكره ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بخصوص مشاركة المنظمات غير الحكومية. نحن نقدِّر عالياً ما تقدمه المنظمات غير الحكومية، وخصوصا في مجال أعمال لجنتنا. وبخصوص أيّ تغيير في إطار عمل لجنتنا هذه، أو أي من آليات عمل نزع السلاح القائمة، يمكن مناقشة هذه المواضيع في الإطار المناسب لذلك، وليس ضمن أعمال اللجنة هنا.

السيد سُلجُك (باكستان) (تكلَّم بالإنكليزية): إنّ زملائي الذين تكلَّموا قبلي قدَّموا التهنئة لكم، سيدي، وأود أيضا أن أُهنئكم وأهنِّئ المكتب، وأؤكد لكم وله دعم وفد باكستان الكامل. ونتطلَّع إلى دورة بنَّاءة للَّجنة الأولى.

كما أنني أؤيِّد المداخلة والتعليقات التي أدلى بها ممثّل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وأسوة بالزملاء الذين ذكروا بعض العناصر أو المسائل، أودّ أيضاً أن أطرح بعض المسائل التي لا بُدّ من إثارتها في هذه الدورة.

أولاها هي مسألة الشفافية في أعمال اللجنة. نحن نأمل، سيدي الرئيس، أن تُواصل هذا التقليد، لأننا حين نحاول تسريع الأشياء في مناسبات عديدة، ننتهي إلى حالة كهذه الحالة. ونأمل أن نُواصل الشفافية في أعمال اللجنة.

وثانيتها، مسألة ذات صلة، وهي تدفُّق المعلومات. وبدءاً من يوم الاثنين، نأمل أن تتدفق المعلومات من المكتب وأمانة اللجنة بسلاسة. والدليل على هذا الشاغل هو الرسالة التي نتكلَّم عنها، والتي استُلِمت باعتقادي في ٢٩ أيلول/سبتمبر. واليوم هو ٣٠ أيلول/سبتمبر. ومهلة الـ ٢٤ ساعة إشعار قصير لأية معلومة، وخاصة أننا علِمنا أنّ من المقرَّر أن تبدأ اللجنة يوم الاثنين، وأنّ الجلسة التنظيمية ستُعقَد في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

وإننا نطلب إلى الرئيس أن يضمن أنَّ هناك تدفُّقاً سلساً للمعلومات، عَبْر القنوات القائمة. نحن نقدِّر الجهود التي تبذل نحو لجنة غير ورَقية، ولكن يجب أن نفهم أيضاً أنّ هناك قيوداً تقنية وتكنولوجية، وأنّ الوفود قد لا تكون كلها على قدم المساواة، وبخاصة حين يتعيَّن علينا أيضا أن نُنسِّق مع العواصم. وهذا يستغرق وقتاً. فنحن نأتي من جميع أرجاء العالم؛ وهناك مناطق توقيت مختلفة وقيود مختلفة. يجب أن يؤخذ ذلك في الحسبان.

وثالثتها، سيدي الرئيس، هي أنّكم أشرتم في مداخلتكم إلى ممارسة اللجنة كما أذكر. ونحن جميعاً، بصفتنا دولاً أعضاء، نعلم أنها عملية تقودها الدول الأعضاء، وممارسات أيّة لجنة، سواء كانت اللجنة الأولى أو أية لجنة أخرى تابعة للأمم المتحدة، تتطوَّر بعد فترة تدريجية طويلة. وعلينا أن نحترم تلك الممارسات، ولا ينبغي أن نتسرَّع في تغيير أيٍّ منها.

ويرتبط بذلك أيضاً مسألة تعميم الوثائق ومشاركة المنظمات غير الحكومية. وبالتطرُّق إلى هذه النقطة، يود وفدي أساسا التمسُّك بممارسة اللجنة، لأن وقت مناقشة أية مسألة أخرى أو تغيير أية ممارسة قد تأخر جداً – في مساء يوم جمعة، قبل انعقاد اللجنة الأولى يوم الاثنين.

وإنني أُؤكد لكم مرة أخرى، سيدي، دعم وفدي الكامل.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلَّم بالإنكليزية): أُسوة بالوفود الأخرى، يودّ وفدي أن يهنّئكم، سيدي، على تولِّيكم الرئاسة. كما أُهنِّئ أعضاء المكتب الآخرين المنتخَبين حديثاً.

وأودّ أن أشكركم على طرح الاقتراح المتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في اللجنة الأولى، علينا. وأسوة بألمانيا، بعث وفدي الرسالة إلى الوطن، وتلقَّينا أيضا ردا من عاصمتنا بأنه ينبغي لنا أن ندعم الاقتراح. ما نتكلَّم عنه هنا هو في الأساس كيف يمكننا أن نُشرك المجتمع المدني بطريقة مُجدية. وكما أفهم من الرسالة، نحن نتكلَّم الآن عن محاولة إشراك مجتمع المنظمات غير الحكومية في الجزء المواضيعي عند نهاية المناقشة، حين تكون قائمة المتكلِّمين قد استُنفدت، وبالتالي فإننا لا نتدخل في المداولات الحكومية الدولية للَّجنة الأولى.

ونحن نعلم من الخبرة السابقة أنّ الجزء التقليدي المتعلق بالمنظمات غير الحكومية في اللجنة الأولى لم يكن مفيداً جداً دائماً. وكان من الصعب تعبئة الاهتمام اللازم بين الدول الأعضاء ومجتمع المنظمات غير الحكومية كذلك، لذا، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نحاول العمل بأساليب مبتكَرة.

وأخيراً، يعتقد وفدي أنّ لدى اللجان – اللجان الرئيسية الستّ التابعة للجمعية العامة – تقاليدها الفردية وأساليب عملها الخاصة. وقد يكون من الممكن لنا استكشاف أساليب مبتكَرة لإشراك المجتمع المدني بدون إضعاف الطابع الحكومي الدولي، وإنما لضمان المزيد من المناقشات البنَّاءة.

السيدة لِديسما هرنانديز (كوبا) (تكلَّمت بالإسبانية): يودّ وفد كوبا أن يهنِّئكم، سيدي، على انتخابكم. ونتمنَّى لكم كل نجاح في قيادتكم لأعمالنا أثناء اجتماعات اللجنة.

ويؤيِّد الوفد الكوبي ما قاله ممثّل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، في ما يتعلق أساساً بمشاركة المنظمات غير الحكومية. وعلى صعيد الاقتراح بشأن ترشيد الوثائق، نعتقد أنّ هذه المسألة لا تزال قيد المناقشة في خطة الاجتماعات. لذا، فإنه من الحيوي مواصلة توزيع جميع الوثائق بجميع اللغات الرسمية في غرفة الاجتماعات. وإذا كانت هناك مناقشة بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية، فإننا مستعدّون للمساهمة. ونعتقد أنّ هذه المنظمات تؤدي دوراً أساسياً في نزع السلاح، ونودّ أن نؤكد أهميتها. كما نؤكد الطابع الحكومي الدولي لمناقشاتنا.

السيد كولِر (النمسا) (تكلَّم بالإنكليزية): في البداية، أود أنا أيضاً أن أهنِّئكم، سيدي، على تولِّيكم رئاسة اللجنة الأولى، وأن أُؤكد لكم تعاون وفدي الكامل.

إننا، كالآخرين، تلقَّينا التعليمات. وقد استلمنا رسالتكم، ونعتقد أن الاقتراح الوارد فيها لا يستحق الدراسة فحسب، ولكنه بالتأكيد، من منظور وفدي، يستحق الدعم أيضاً. ونعتقد أنّه يمكن لمجتمع المنظمات غير الحكومية أن يُسهم في تفكيرنا هنا في اللجنة الأولى. فاقتراح الإدلاء ببيانات تلك المنظمات في سياق المناقشة المواضيعية بدا وجيهاً جداً. وأودّ أن أؤكد – إذا فهمت رسالتكم جيداً – أنه يمكن الإدلاء بهذه البيانات في اجتماعات غير رسمية، ممّا قد يخفِّف أيضاً بعض الشواغل التي أُثيرت سابقاً.

السيد سمبسون (نيوزيلندا) (تكلَّم بالإنكليزية): رغم أن من التهنئة ما قتل، فإنني أيضاً أودّ أن أُهنِّئكم، سيدي، على تولِّيكم رئاسة اللجنة الأولى لهذه الدورة.

إنّ المناقشة التي نُجريها منحتني الشعور بتكرار المشهد، لأنها شبيهة جداً بمناقشة أجريناها في وقت سابق

هذه السنة، في اجتماع الخبراء الحكوميين بشأن الأسلحة الصغيرة. فقد أُثيرت المسائل نفسها. وقد كنّا شديدي الدعم لفكرة نهج أكثر مرونة، تجاه بيانات المنظمات غير الحكومية وتوقيتها لبضعة أسباب. أولها، لأننا شعرنا – كما قُلتم، سيدي الرئيس – أنها ستكون سبيلاً جيداً لضمان أن تكون مشاركة المنظمات غير الحكومية أكثر تركيزاً وأوثق صلة بالمناقشات التي نُجريها. وبدا لنا أيضاً أنها وسيلة يمكن أن تكون أكثر كفاءة من حيث الوقت، حيث أننا سوف نفتتح دورة أخرى لمساهمات الدول الأعضاء، وربما يمكن أن تُركِّز مساهمات المنظمات غير الحكومية على العناصر المحددة لما أرادت أن تقوله، في مّا يتعلق بمناقشاتنا.

كما واجهنا الشواغل نفسها، التي ذُكِرت كلها مجدداً هنا اليوم. وهي جميعاً شواغل مبرَّرة متعلقة بالتأثيرات الكاملة لهذه المسألة – السابقة، بشأن مقدار الوقت المخصَّص لذلك وتوقيته. وإنني أعتقد حقاً أنّ هذه المسألة تستحق المزيد من الكلام بشأنها، ولكن من المرجَّح أن تكون الوسيلة الأكثر إنتاجية هي القيام بذلك في مشاورات غير رسمية، ولا سيّما إذا لم تكن قد تسنَّت لبعض أعضاء اللجنة الفرصة لمناقشة ذلك مع عواصمهم. وفي هذا الاقتراح ميزة عظمى، ولكن من الواضح أننا نريد التأكُّد من وقوف الأعضاء إلى جانبنا، عندما نقرِّر وإذا قرَّرنا المضيّ على هذا النحو.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): عندما كنت أصغر كثيراً ممّا أنا اليوم، أحببت المفاجآت حبّاً شديداً. ويبدو لي أنني كلما كبرت، تناقص حبّي لها. لذا، فإنّ أمنيتي وغرضي هما أن نتصرّف بأقصى شفافية ممكنة على صعيد مسألة الشفافية. فلا أريد أن أُفاجئ أيّ وفد، ولا أريد لنفسي أن أُفاجأ. لذا، ففي ما يتعلَّق بهذه المسألة، يمكننا أن نكون واضحين جداً: إنّ الشفافية هي المدخل إلى تحقيق نتائج جيدة في اللجنة.

كما أنني سمعت، بصوت مرتفع وواضح، شواغل وفود عديدة بشأن التوثيق والوثائق في قاعة الاجتماعات. ومن المؤكَّد أنه سيتعيَّن علينا معالجة ذلك. وبشأن اقتراحي تيسير مشاركة أفضل للمنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة، سيكون علينا أن نعود حتماً إلى هذه المسألة. وفي الأيام المقبلة، وبمساعدة المكتب، سأتشاور مع الوفود والمجموعات الإقليمية بشأن هذه المسألة. وسنعود إليها بعد اطِّلاع الجميع عليها، وعندئذٍ يمكننا أن نبتَّ فيها بالشكل الملائم.

وإنني أشكر جميع الوفود على مداخلاتهم أثناء هذا الاجتماع. فقد انطلقنا إلى بداية جيدة ونشيطة.

ولن يكون هناك تسرُّع في اتخاذ أية قرارات اليوم. إذ يجب أن نرى متى يمكننا البتّ في هذا الشأن في الوقت المناسب، وبعد التشاور مع جميع الوفود.

وستبدأ اللجنة عملها الموضوعي يوم الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر، في تمام الساعة ١٠/٠٠، في غرفة الاجتماعات رقم ١. وإنني أتطلَّع إلى العمل بالتعاون الوثيق مع جميع الأعضاء في الأسابيع المقبلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.